

## تقديم العدد الثاني عشر للمجلة



د. محمد العروصي

2

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا مرأى في كون المعرفة العلمية في تطور مستمر، وتقدم مطرد باتجاه عقلي كوني، وفعالية ذكية تروم الابتكار والتجديد والخلق. وآخر ما تمكنت البشرية الوصول إليه هو ابتداعها لما يطلق عليه بـ "الذكاء الاصطناعي" في منتصف القرن العشرين، إذ بدأ عدد قليل من العلماء استكشاف نهج جديد لبناء آلات ذكية، بناءً على الاكتشافات الحديثة في عدة علوم، بعد اختراع الحاسوب الرقمي، ليتم اختراع آلة يمكنها محاكاة عملية التفكير الحسائي للإنسانية.

ومع ذلك يبقى للمعرفة الإنسانية مكانتها إذ لولاها لما تم الحديث اليوم على الآلة الاصطناعية، وغذا قد تتوصل إلى اختراعات أخرى لم تخطر اليوم على ذهن أحد. ومع هذا فالمعرفة العلمية ستظل قاصرة أمام خلق الله عز وجل بقوله: (وَمَا أَوْتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)<sup>1</sup>، ولقوله عز وجل: " ( أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)<sup>2</sup>، مما يدل على خلق الله أكبر مما وصل إليه البشر من علم محدود

والمعرفة العلمية للإنسان تبقى متعددة في مجالها وإن كانت محدودة ومما تشمل عليها تأليفها، وفي عدد هذه المجلة أنار الباحثون الطريق حول عدد من الموضوعات الهامة إن في المجال المدني أو التجاري أو المسطرة الجنائية.

في المجال المدني تم استهلال المجلة بمقال قيم وذو راهنية متميزة وهو مقال الباحثة **أميمة عثمانى** والموسوم بـسؤال البنوة الشرعية في ضوء التقنيات الحديثة للإنجاب حيث أثارت الباحثة النقاب عن ما يدخل في إطار المصلحة المشروعة ولا حرج فيها، سواء من الناحية القانونية بمناقشة قانون 47.14 أو من الناحية الشرعية، وعن ما يمنعه القانون ويحرمه الشرع لتعارضه مع مبدأ حفظ النسل. وبالتالي المندادة بتنظيم الموضوع ضمن مدونة الأسرة بما يخدم هذه المصلحة إن كانت مشروعة. ثم مقال الباحثة

1 - سورة الإسراء الآية 85.

2- سورة الغاشية من الآية 17 إلى الآية 20.

**نادية يحيى** المعنون بعمليات التمويل التعاوني من فئة القرض في ضوء قانون 15.18. إذ حاولت الباحثة بيان أهمية عمليات هذا التمويل في تجاوز المشاكل الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة ومعالجة مختلف المشاكل السائدة في هذا العصر، من خلال التطرق للالتزامات القانونية المترتبة عنه إبرامه وإدارة مخاطره. وآخر المواضيع المدنية التي عرض فيها الباحث **عبد اللطيف بنسار** هو موضوع الضمانات المقررة للمؤمن له في التأمينات المالية بتخصيصه ببيان إشكالية هامة وهي هل توفيق المشرع المغربي بتنظيمه للمقتضيات التأمينية في توفير حماية كافية للمؤمن لهم بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة؟ ليخلص في فرضيته إلى تدخل ضروري من طرف الدولة تشريعيا ورقائيا لتفادي هيمنة الطرف القوي على الطرف الضعيف في كل مراحل التعاقد.

وفي المجال التجاري تعرض الدكتور الباحث **سعيد بوتشكوش** لمشكل هام وأني في نفس الوقت وهو: مشكل التحكيم في منازعات الإستثمار حيث حاول الإجابة عن السؤال التالي: هل القواعد الحديثة للتحكيم تضمن جذب الإستثمار واستقراره، وتستطيع رفع تحدي التنافسية العالمية، والفاعلية المرجوة لتسوية منازعات الإستثمار؟. مقيما نوع من المقارنة بين القواعد التقليدية والحديثة في حل هذه المنازعات. وفي نفس الإطار تعرضت الباحثة **سارة الويمي** لموضوع الحماية القانونية لأخلاقيات الاستثمار مستعرضة القيود التي وضعها المشرع لضمان ممارسة نزهاء في أنشطة الاستثمار، ومدى نجاعتها في تحقيق هذا المبتغى. وهذا الموضوع مهد لمناقشة موضوع آخر ذو سجال وإثارة جذابة لحياة الجميع ويتعلق الأمر بموضوع ببداية نهاية الخصوصية في ظل عصر الرقمنة، حيث لاحظت الباحثة **إكرام محمادي** والباحث **محمد التوراني** أن هناك شيوع لممارسات شاذة تشكل خطرا على خصوصية الأفراد، وبالتالي فإن الاعتداء عليها ينم عن سوء أخلاق عدد من الأفراد المنتهكين لمعطيات غيرهم بالاطلاع على خصوصياتهم الشخصية أو حياتهم الخاصة، مما استوجب البحث عن آليات للحد من انتهاك.

واستمرارا مع المواضيع التجارية تعرضت الباحثة **إلهام بوازي** لموضوع مميز وهو النظام القانوني للوساطة المالية في البورصة، إذ أبرزت الباحثة أن عمليات البورصة وتزايد الإقبال عليها، وما يقتضيه من شفافية المعاملات وسلامة السوق، حتمت تشديد الأحكام المنظمة لاعتماد الوسطاء بمراقبة نشاطهم بل حتى تصنيفاتهم التجارية، سواء بحماية المستثمرين من المضاربات غير المشروعة، أو تعلق الأمر بضمان سلامة وشفافية المعاملات داخل سوق البورصة وتعزيز الثقة فيها. وغير بعيد عن موضوع البورصة وتدخل الشركات في عملياتها تمت إثارة مشكل البنك الذي قد يوجد في نظام صعوبات المقاول من خلال دراسة نقدية في ضوء قانون 73.17 للباحث **عبد الحفيظ بنحلبو** الذي تميز بنقاشه الدقيق وأهميته الراهنية حول الحماية المتوفرة لمركز البنك مع مساطر صعوبات المقاول، وأيضا مدى توافق النظام

القانوني لمساطر صعوبات المقاول مع الخصوصية الاقتصادية للبنك، على اعتبار أن مركزه يتأثر بعد خضوعه لنظام هذه المساطر رغم توفره في غالب الأحيان على ضمانات الرهن الرسمي. ويعقب هذا المقال مقال الباحث **عبد الحكيم زلالك** الذي خص تحليله لموضوع آليات تدبير مخاطر التمويل بالمراجعة، مقدما فرضية وهي اعتماد الأبنك التشاركية على عدة ضمانات من أجل تدبير مخاطرها وضمان استرجاع أموالها، على غرار الأبنك التقليدية. وناقش الباحث **قاسم حافظ** موضوع خصوصية الإخطار في قوانين حرية الأسعار والمنافسة معتبرا أن يعد المحرك الأساسي لتمكين مجلس المنافسة من النظر في الممارسات التي من شأنها المس بها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لردع المخالفين وحماية الاقتصاد من أي تلاعبات.

وفي مجال المسطرة الجنائية وهو مقال وحيد فيها، تعرض الباحث **مصطفى الصامر** لموضوع الصمت بين المنظور التشريعي والواقع العملي باستحضار أهمية هذا الحق وطنيا ودوليا ومناقشة الفقه والقضاء له كأحد ضمانات المحاكمة العادلة.

عموما لقد أغنت هذه المقالات الساحة القانونية بمولود جديد من خلال العدد الثاني عشر للمجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، واستمراريتها ترتبط بالباحثين ومساهماتهم القيمة. ولهذا فالمجلة رهن إشارة كل باحث أو باحث يساهم بمقاله المتميز، والمنضبط مع القواعد العلمية للمجلة، لتخرج مقاله إلى حيز الوجود. راجين من الله أن تكون هذه الأعمال في ميزان حسناتهم بعد الاطلاع على مقالاتهم. ولهذا يحق للباحثين أن يفرحوا بكل كلمة تكتب وكل جملة تقرأ، وكل فقرة تقتبس من أعداد المجلة، سيما وأنها تظل في وجودها الإلكتروني مستمرة باستمرار الدعامة الإلكترونية، وكل مطلع على مقاله إلا وتكون إفادة للباحث الناشر وللمطلع على مقال، بما يغني رصيده المعرفي.

وفي الأخير نرجو من المولى عز وجل أن يتقبل هذا العمل المجاني للباحثين، ولكافة القراء، ويوفقنا لما فيه الخير والسداد للجميع.

**ذ محمد العروصي**

**المدير المسؤول عن المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية.**